« تتذبذب أوضاع العالم الثالث الاقتصادية تذبذبا وثيق الصلة بدورات الازدهار والازمة في البلدان الصناعية ويفوق بشدته ما تعرف منه الاقتصادات الصناعية ، فحتى في غضون سنوات ازدهار الانتاج النسبي انخفضت حصة العالم الثالث في التجاره العالمية من ٢ر٣ بالمائة في عام ١٩٦٠ الى ١٧ر٦ بالمائة في عام ١٩٧٠ . وتعتبر مشاكل حادة بالنسبة للبلدان الساعية وراء النمو الاقتصادي مشاكل كالمواد الاولية وكلفة الاستيرادات المطلوبة من الامم الصناعية مقارنة مع ما تنال من دخل لقاء صادراتها : بكلمة اخرى نقصد هنا مشاكل معدلات التبادل . وننوه بأن معدلات التبادل هذه تكون سلبية عادة حتى في فترات صعود اسعار صادرات العالم الثالث »(١٢) .

وعلى سبيل المثال نجد بأن حصة الزيادات التي أدخلتها بلدان أوبيك على اسعار الخامات البترولية في خريف ونهاية سنة ١٩٧٣ لم تسهم الا بنسبة ٥ر١ بالمائة في ارتفاع الاسعار الذي شهده العالم الرأسمالي والذي تراوح معدله بين ١٤ و ١٥ بالمائة في عام ١٩٧٤ . ودون الاستهانة بأهمية ارتفاع اسعار النفط نقول انه لم ينعكس الا بشكل طفيف على تطور قيم التبادل بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان الرأسمالية المستوردة . وقد سبق للامين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم البلدان الرأسمالية بالدرجة الاولى ان صرح في العام الماضي بأنه « لو طرحنا واردات بلدان المنظمة من مجموع صادراتها لوجدنا ان منطقة بلدان المنظمة تنتسج حاليا ٨٠ بالمائة من المنتجات الخام الاساسية التي تستهلكها » . أي بعبارة اخرى ان معدل ٨٠ بالمائة من ارتفاع المداخيل المترتبة على زيادة اسعار المنتجات الاساسية يرد الى عوامل تمارس فعلها في بلدان المنطقة وتميز عن ارتفاع سعر المواد الاساسية المستوردة الى منطقة بلدان المنظمة ، ذلك ان التضخم الذي تشهده تلك البلدان حدث واقع نشأ اكثر ما نشأ داخل منطقة بلدان المنظمة . ونخلص فنقول ان ٥ر٠ بالمائة من ارتفاع الاسعار يمكن ان يرد فعلا الى ما طرأ من تحسين البلدان النامية قيم التبادل عقب رفعها اسعار المواد الاساسية . ويتبين من دراسة قامت بها مؤسسة آرثر دي ليتيل الاميركية الدولية ان حصة النفط في سعر الكلفة للمنتجات (بالنسب المئوية) قد ثبتت في صناعات النسيج عند ١ر٣ بالمائة عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٢ ثم أصبحت ٤ر٣ بالمائة خلال الفصل الاول من سنة ١٩٧٤ ، وكانت هذه النسبة ٨ر٠ بالمائة في صناعة السفن ثم نزلت قليلا الى ٧ر٠ بالمائة عام ١٩٧٢ لترتفع الى ٢ر٦ بالمائة خلال الفصل الاول من ١٩٧٤ (١٣) . وبالمقارنة نجد « أن اسعار المنتجات الصناعية في فرنسا قد ارتفعت بمعدل ٩ر١٤ بالمائة بين شهر نوفمبر من عام ١٩٧٣ وشهر نوفمبر من عام ١٩٧٤ . وفي قطاع السيارات تحديدا بلغ معدل ارتفاع الاسعار ٨ر١٧ بالمائة كما بلغ ١ر١٦ بالمائة في قطاع الألبسة والنسيج »(١٤) .

وكما تلاحظ جويس كولكو « تخضع اقتصاديات العالم الثالث في نموها للسوق الرأسمالية العالمية . وينطبق هذا على البلدان الرأسمالية الكومبرادورية مثلما ينطبق على البلدان النامية ذات الاقتصادات المتقدمة المختلطة »(١٥) .

وبلد كالجزائر يصدر نحو خمسين مليونا من النفط ويفلح في رفع القيمة النوعية لصادراته (وهي البترول أساسا) كما يسعى بالمقابل من خلال تطويره وارداته قيمة مطلقة وتركيبا سلعيا بما يستجيب لمقتضيات التصنيع ، الى التوصل تدريجيا وفي المدى الطويل الى تبادل متكافىء مع البلدان الاخيرة ، نقول بلدا كالجزائر يصدر خاماته للبلدان الرأسمالية بينما تحتكر دول السوق الاوربية المشتركة ٨٠ بالمائة من تجارة الجزائر الخارجية وتنال فرنسا منها ما يزيد عن ٤٠ بالمائة .